الفصل الرابع

دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد

الفصل الرابع
دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد

لعله من الصعوبة بمكان فى وقتنا الراهن أن تحيا دولة من الدول بمنأى عن التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية الدولية. وعلى وجه الخصوص، فإنه يمكن التأكيد على أن منظومة الاقتصاد القومى بعناصرها المختلفة تتأثر بصورة كبيرة بالتطورات والتغيرات التى تطرأ على النظام الاقتصادى الدولى، فيصبح الاقتصاد الوطنى حينئذ دالة للتغيرات الاقتصادية العالمية.

ويتخذ الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات دول العالم عددا من الصور والأشكال. فقد يأخذ ذلك شكل تبادل تجارى أو سلعى أو صورة تبادل للخدمات أو انتقال لعناصر الإنتاج المختلفة من دولة إلى دولة أخرى كالهجرة الخارجية للعمال أو حركة رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا على المستوى الدولى. إن ذلك يدعونا وبحق إلى القول بأن السياسات الاقتصادية لمنظومة الاقتصاد القومى لا يمكن وضعها وتنفيذها بمعزل عن المعطيات الاقتصادية الدولية.

وليس بخاف على أحد تأثير ظاهرة العولمة والهرولة إلى تكوين تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية وقارية إلى انحسار دور منظومة الاقتصاد القومى أمام مد منظومة الاقتصاد الكونى.

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الدولية تؤثر بشدة على عناصر منظومة الاقتصاد القومى، فإن هذه الأخيرة تسهم هى الأخرى ومن خلال

أدوات معينة فى تشكيل ورسم ملامح منظومة الاقتصاد الكونى. ومع هذا فإنه يتعين الإشارة إلى أن هذا التأثير سوف يتوقف على مدى قوة وحجم منظومة الاقتصاد القومى. فالكيانات الاقتصادية القومية القوية هى وحدها فقط القادرة على وضع معالم النظام الاقتصادى الكونى، أما الاقتصاديات الوطنية الضعيفة فإن دورها غالبا ما يكون هامشيا، إن لم يكن منعدما.

وانطلاقا من هذا، فإن هذه الدراسة تستهدف توضيح التأثير المتبادل بين العلاقات الاقتصادية الدولية ومنظومة الاقتصاد القومى، مع التركيز بصورة خاصة على دراسة دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى تكوين وتطوير منظومة الاقتصاد القومى.

وعلى هدى ما سبق، فإننا سوف نعرض لهذه الدراسة فى ثلاثة مباحث. وسنخصص المبحث الأول للتعريف بعلم العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميته وخصائصه التى تميزه عن العلاقات الاقتصادية الداخلية. أما المبحث الثانى من هذه الدراسة فسوف نعرض فيه لأوجه تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى. وأخيرا، فإن المبحث الثالث سوف يركز على إبراز أهم السياسات الاقتصادية والمالية التى يتعين على الدولة اتخاذها من أجل التكيف مع النظام الاقتصادى الدولى الجديد. وعلى هدى ما سبق، فإن خطة الدراسة ستكون على النحو الآتي :

المبحث الأول: خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها.

المبحث الثانى: تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة

الاقتصاد القومى.

المبحث الثالث :المواءمة بين السياسات الاقتصادية القومية ومقتضيات النظام الاقتصادى الدولى.

خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها

يتعين علينا فى البداية أن نوضح الملامح الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتى تميزها عن غيرها من الصور الأخرى، وكذلك أهمية تلك العلاقات على المستوى النظرى والعملى. وسنعرض لهذا من خلال مطلبين كما يلى :

المطلب الأول: ماهية وخصائص العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثانى : أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: ماهية وخصائص العلاقات الاقتصادية الدولية:

يتصرف اصطلاح "العلاقات الاقتصادية الدولية" إلى دراسة الروابط والأنشطة الاقتصادية التى تقوم بين دولتين أو مجموعة من الدول المختلفة، مثل الاستثمار الدولى، والتجارة الدولية، . . . الخ.

وتتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن العلاقات الاقتصادية المحلية أو الداخلية. فمن ناحية أولى، نجد أن هناك صعوبة فى انتقال عوامل الإنتاج (الأرض - رأس المال - العمل) فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية. فعلى سبيل المثال، تضع الكثير من دول العالم عقبات مختلفة أمام انتقال العمالة إليها من دول

العالم الأخرى وذلك لكى تحد من تيار الهجرة إليها، الأمر الذى يؤثر سلبيا على فرص العمل المتاحة أمام مواطنيها ومن ثم على مدى التشغيل فى تلك الدول. أضف إلى ذلك، أن انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى دولة أخرى قد يواجه بعض العقبات الأخرى مثل بعد المسافة بين الدولتين أو ظروف سياسية كنشوب حرب فى المنطقة أو غيرها من الصعوبات. على النقيض من ذلك، فإن هناك سهولة نسبية فى انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة من منطقة إلى منطقة أخرى دون أن يكون هناك عقبات تحول دون ذلك.

من ناحية ثانية، فإن العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز عن العلاقات الداخلية من حيث اختلاف النظم النقدية والمالية. فالدول تختلف فيما بينها من حيث طبيعة السياسات المالية والنقدية التى تتبناها كل منها. فهناك من الدول من تفرض ضريبة جمركية على جميع وارداتها من الخارج، بينما لا يفرض البعض الآخر ضريبة جمركية سوى على منتجات بعينها، فى حين تمتنع بعض الدول عن فرض أى ضريبة على وارداتها الأجنبية. كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية التى تتبعها الدولة. فكل دولة من دول العالم لها عملة مختلفة يتعامل بها مواطنوها ولا يقبلون بغيرها أو بغير بعض العملات الدولية فى الوفاء بالالتزامات المالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الداخلية تتميز بوحدة السياسة النقدية والمالية. فلا توجد ضريبة جمركية على انتقال السلع من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة (باستثناء

المناطق الحرة). زد على ما سبق بأن التعامل التجارى بالبيع أو بالشراء داخل الدولة الواحدة يتم من خلال استخدام العملة الوطنية للدولة دون أن يكون هناك أدنى حاجة إلى تغيير عملة الدولة بعملة دولة أخرى فى سوق الصرف الأجنبى من أجل شراء سلعة معينة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

من ناحية ثالثة، نجد أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتعلق بمجموعة متباينة من البشر تختلف لغتهم وتقاليدهم وعاداتهم وأذواقهم عن بعضهم البعض. أما العلاقات الاقتصادية الداخلية فهى تتعلق فى الغالب بأشخاص وأفراد توحدهم لغة واحدة وأذواق وتقاليد وعادات متماثلة وحدود جغرافية واحدة. ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهى أن ما قد يصلح للمواطن من سلع وخدمات قد لا يصلح بالضرورة للأجنبى. لهذا نجد أن الدول تولى عناية خاصة لطبيعة الصادرات الموجهة للخارج حيث تتأكد من مدى جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية ولأذواق المستهلكين الأجانب، فى حين أن الدولة قد تهمل كل أو بعض هذه المقاييس عند تعلق الأمر بمنتجات موجهة للسوق المحلى[1].

من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد الكونى:

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطورا كبيرا فى الأنشطة

---

[1] لعرض مفصل حول هذا الموضوع، انظر المراجع الآتية:
د. أحمد جامع، (١٩٨٠)، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٧-٩.
د. عبد الله الصعيدى (٢٠٠٤)، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، ص ١٤- ٢٠.
د.عادل حشيش، د. مجدى شهاب (١٩٨٨) "الاقتصاد الدولى" الدار الجامعية،بيروت، ص ٧-١٥.

الاقتصادية الدولية وأصبح من الصعب على أى دولة أن تحيا بمنأى عن التعاون الاقتصادى مع باقى دول العالم. فلقد ازداد حجم التجارة العالمية بنسبة ٦٪ بين العامين ١٩٤٨و ١٩٩٩. ولقد أطلق البعض على تلك الظاهرة اصطلاح " العولمة " **Globalization** .فما هو المقصود بتلك الظاهرة؟ وما هى أسباب وجودها ؟

يشير اصطلاح العولمة بصفة عامة إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول المختلفة فى الأسواق الدولية للإنتاج والتبادل التجارى والمالى العالمى وتلاشى الحدود المكانية بين تلك الاقتصاديات نتيجة لثورة الاتصالات والمعلوماتية.

لعل أول وأهم العوامل التى تعد الأكثر تأثيرا فى وجود ظاهرة العولمة هو التطور التكنولوجى. فمع انطلاق الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نجد أن التقدم الفنى وظهور الاختراعات والابتكارات قد ساعد على زيادة الإنتاجية وتقليل نفقات النقل. ولقد أدت ثورة الاتصالات بصفة خاصة إلى تثبيت ظاهرة العولمة حيث قاد التطور المعرفى فى مجال الكمبيوتر والإنترنت إلى توفير الوقت والجهد والمال وتجاوز عقبات الزمان والجغرافيا فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث قدرة الأفراد والمشروعات الاقتصادية على ا

لاتصال ببعضها البعض وعقد الصفقات التجارية فى أرجاء المعمورة. لقد أدى التقدم التكنولوجى إلى التوسع فى حجم ما يتعين إنتاجه من السلع والخدمات وكذلك التوسع فى أماكن إنتاجها. من

ناحيـة أخـرى فلقـد سـاعد التطـور فـى تكنولوجيـا النقـل إلى تقريـب المسـتهلكين والتجـار مـن بعضـهم الـبعض وإلى اتسـاع السـوق وتهمـيش الحدود الجغرافية.

مـن ناحيـة ثانيـة، فلقـد سـاهم اسـتمرار الجهـود الدوليـة المتعلقـة بتحرير التجارة العالمية والاستثمار فى دعم العلاقات الاقتصادية الدولية. فمنظمة التجارة العالمية قد ساعدت على إحداث تخفيضات جوهرية فى القيـود التجاريـة التعريفيـة بعـد مـرور ثمـان جـولات مـن اتفاقيـة الجـات (الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف). من ناحية أخرى فإن القيود غير التعريفية والتى يـأتى على رأسـها القيـود الكميـة قـد تم التقليـل منهـا هـى الأخرى بعد دورة أورجواى ولم يبق منها سوى تلك القيود المتعلقة بـأغراض حماية الصحة العامة والبيئة. أضف إلى ذلك، أن العولمة قد وجدت ظروفا مواتيـة نتيجـة للتحـرر الواسـع للاسـتثمارات الدوليـة وللتطـور الكـبير فـى الأسـواق الماليـة الدوليـة. لقـد سـهلت كـل هـذه العوامـل عمليـة التوسـع فـى التجارة العالمية.

مـن ناحيـة ثالثـة، فـإن تحريـر التجـارة والأسـواق الماليـة قـد سمـح للكـثير مـن الشـركات والمشـروعات الاقتصـادية بزيـادة اسـتثماراتها فـى الخارج وظهور الشركات دولية النشاط. فقد أصبح من المتعارف عليه أن تقوم المشروعات الاقتصادية بالتوسع فى استثماراتها الخارجية من خلال نشر فروع إنتاجها فى العديد من دول العالم مع الاحتفاظ بمركز رئيسى

لها فى الدولة الأم[1].

المطلب الثانى

أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع هام من فروع علم الاقتصاد لا تخلو من أهمية كبيرة. فمن ناحية أولى، نجد أن هذه الدراسة تكشف للقارئ كيف يعمل النظام الاقتصادى العالمى وكيف يسير. فهى توضح فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول وكيف أن ما ينتجه مواطنو دولة معينة هو من الأهمية بمكان بالنسبة لمواطنى دولة أو دول أخرى لما تمثله هذه المنتجات من أهمية استهلاكية وإنتاجية بالنسبة لهم. ونفس الأمر بالنسبة لمواطنى الدولة الأولى حيث يعتمدون فى معيشتهم فى جانب كبير من حياتهم على ما تنتجه سواعد مواطنى الدول الأخرى. إن فهم مشاكل الاقتصاد العالمى من ركود أو تضخم أو غيرها قد تبدو يسيرة حين يعى المرء طبيعة ودرجة تشابك الاقتصاديات العالمية.

من ناحية ثانية، فإنه من الملاحظ فى الواقع العملى أن أى دولة من دول العالم لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقى الدول الأخرى وأن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى Autarky. من هنا فإن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية قد توضح للدولة أو للقائمين على التخطيط فيها أفضل السياسات الاقتصادية التى يمكن تبنيها واتخاذها حيال الدول

---

[1] انظر فى تفصيل ذلك:
Carbaugh, R. (2001) (International Economics), eighth edition, south - western , U. S. A. pp : 5 - 7 .

الأخرى، وذلك فيما يتعلق بعلاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية معها. فعلى سبيل المثال، لكى تستطيع دولة ما أن تشجع صادراتها إلى الخارج يتعين عليها اتخاذ حزمة من السياسات التجارية والمالية والنقدية. ولن تستطيع تلك الدولة أن تتخذ هذه السياسات بمنأى عن الدول الأخرى بل ينبغى عليها عقد الاتفاقات التجارية وتوحيد السياسات المالية والنقدية مع تلك الدول الأخرى حتى تؤتى هذه السياسات لثمارها المرجوة. وتساعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة. فتبنى سياسة نقدية تقوم على تخفيض سعر الصرف من أجل تنمية الصادرات قد لا تؤدى الغرض منها إذا كان جهازها الإنتاجي لا يتسم بالمرونة الكافية.

من ناحية ثالثة، فإن هناك علاقات قوية أكدها الواقع العملى بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى. فالتجارة الدولية تخلق آلاف من فرص العمل وتحد من ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الكثير من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. من ناحية أخرى، فإن التراكم الرأسمالى يعد أحد العناصر الهامة واللازمة للنمو الاقتصادى وقد لا تجد الدولة بدا من اللجوء إلى الخارج من أجل الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل حركة التنمية الاقتصادية، ومضاعفة عمليات الاستثمار لديها كبديل لنقص مدخراتها المحلية ورأس المال الوطنى.

تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى

إن هدف القائمين على أمر تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطنى فى أى دولة من الدول يرمى فى النهاية إلى تحقيق ما يسمى بالتوازن الاقتصادى. ويقصد بالتوازن الاقتصادى مستوى معين من الأداء الاقتصادى إن أمكن الوصول إليه فى وقت أو لحظة معينة، فإنه لن يكون هناك سبب يدعو إلى تغييره، وبالتالى فإنه يظل قائما إلى أن يطرأ تغيير فى تلك الظروف نفسها. ويتحقق مستوى التوازن هذا فى الاقتصاد القومى عندما يتساوى ثمن الطلب الكلى مع ثمن العرض الكلى. بعبارة أخرى، فإن مستوى التوازن للدخل القومى هو ذلك الذى يتساوى عنده حجم الإنفاق الكلى مع قيمة الناتج القومى[1].

من ناحية أخرى، فإنه من المعروف أن جزءا من الناتج القومى يوجه إلى الاستهلاك (السلع والخدمات الاستهلاكية)، بينما يوجه الجزء الأخر إلى الاستثمار (السلع والخدمات الرأسمالية والإنتاجية)، لهذا فإن هناك تطابق ما بين الناتج القومى من ناحية وبين الاستهلاك مضافا إليه الاستثمار من ناحية أخرى، ويمكن أن نشير إلى ذلك جبريا من خلال المتطابقة الآتية :

الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار (١)

أضف إلى ذلك، أن الدخل القومى، وهو الوجه الآخر للناتج القومى،

---

[1] انظر فى تفصيل ذلك د. أحمد جامع (١٩٧٦)، "النظرية الاقتصادية : الجزء الثانى، التحليل الاقتصادى الكلى". دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، صـ٢٨٧.

سوف يخصص للاستهلاك. ومع ذلك، فإن جزءا من هذا الدخل قد لا يتم استهلاكه وإنما يوجه للادخار ويأخذ ذلك شكل المتطابقة الآتية

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار (٣)

من خلال المتطابقات ٢، ١ يمكن أن نستخلص المتطابقة الآتية :

الاستثمار = الادخار (٣)

إن الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج القومى الذى لم يستهلكه أفراد المجتمع، بل تم استخدامه فى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى، وأصبح إضافة إلى الثروة القومية.

ويتكون الاستثمار من بندين رئيسيين هما الاستثمار الداخلى والاستثمار الخارجى. ونقصد بالاستثمار الداخلى تلك الاستثمارات التى تتحقق داخل الاقتصاد القومى. ويتكون الاستثمار الداخلى من رأس المال الثابت الداخلى وصافى المخزون فى أخر العام.

أما الاستثمار الخارجى فإنه يتمثل فى صافى الاستثمار الخارجى ونعنى به قيمة الفرق بين حجم صادرات الدولة إلى الخارج وحجم وارداتها منه.

ويمكن أن نعبر عن مكونات الاستثمار فى صورة المعادلة الآتية:

الاستثمار = الاستثمار الداخلى (رأس المال الثابت الداخلى + صافى المخزون فى آخر العام) + صافى الاستثمار الخارجى (حجم صادرات الدولة إلى الخارج - حجم وارداتها من الخارج) (٤)

ونقصد بحجم الصادرات والواردات هنا كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أم الإنتاجية التى يقوم بها الاقتصاد القومى خلال عام. فالصادرات والواردات قد تأخذ شكل تجارة منظورة ونقصد بها التبادل التجارى السلعى مثل السلع المصنعة أو نصف المصنوعة والمواد الأولية والأجهزة والسيارات . . الخ. من ناحية أخرى، فإن الصادرات والواردات قد تأخذ شكل تجارة غير منظورة. وتشير التجارة غير المنظورة إلى التبادل التجارى فى الخدمات مثل السياحة والنقل والتأمين وعائدات الاستثمارات الأجنبية، . . .الخ.

وقد يكون صافى الاستثمار الخارجى إيجابيا أو سلبيا. والاستثمار الخارجى يكون إيجابيا عندما تزيد قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها ويكون الاستثمار الخارجى سلبيا عندما تزيد قيمة الواردات عن قيمة الصادرات.

يلاحظ إذا من خلال العرض السابق أن هناك علاقة بين تحقيق مستوى التوازن فى الاقتصاد الكلى والعلاقات الاقتصادية الدولية. فحجم العرض الكلى الوطنى قد يعجز عن الوفاء بالطلب الكلى الوطنى مما يعنى لجوء الدولة إلى الخارج لسد هذا العجز. من ناحية أخرى، فإن عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات القومية المطلوبة قد يفرض على الدولة التزاما بطلب المساعدة من الخارج من أجل القضاء على فجوة المدخرات والموارد المحلية.

إن الاقتصاد القومى قد يواجه فى سبيل تحقيقه للتنمية الاقتصادية

المنشودة وزيادة حجم الرفاهية نوعين من الفجوات : فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموارد المحلية. ففجوة التجارة الخارجية تتمثل فى عجز الناتج القومى من السلع والخدمات عن الوفاء بطلب الأفراد وحاجتهم من هذه السلع فتلجأ الدولة للاستيراد من الخارج لسد هذه الفجوة.

أما فجوة الموارد المحلية فإنها تتعلق وكما سبق أن أشرنا إلى الفرق بين قيمة المدخرات المحلية وقيمة الاستثمارات المطلوبة. وهنا لا سبيل إلى الدولة إلا اللجوء إلى الخارج من أجل سد هذه الفجوة أيضا. إن العلاقات الاقتصادية الدولية تعد الملاذ أو الملجأ للاقتصاد القومى من أجل تصحيح مسار هذا الاقتصاد خاصة بالنسبة للدول النامية التى غالبا ما تواجه مشكلات هيكلية فى اقتصادياتها القومية. ويجدر بنا أن نقرر أن العلاقات الاقتصادية - على الرغم من أهميتها للاقتصاد القومى - لا تمثل دائما الملاذ الآمن وإنما يتعين أن تكون الاستعانة بالخارج فى حدود معينة وفى ظل ضوابط اقتصادية ملائمة.

وسوف نعرض هنا للصور الرئيسية التى يمكن للعلاقات الاقتصادية الدولية أن تؤثر من خلالها على الاقتصاد القومى. وسنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مباحث كما يلى:

المطلب الأول: التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد القومى.

المطلب الثانى: الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على منظومة الاقتصاد القومى.

المطلب الثالث: بعض الصور الأخرى لتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد القومى.

المطلب الأول

التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد القومى:

تلعب التجارة الدولية دورا مؤثرا فى تسيير منظومة الاقتصاد الوطنى. ويتشعب هذا الدور ليأخذ صورا وأشكالا متعددة. فالتجارة الدولية تعد مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى الذى يستخدم فى تمويل المشروعات الاقتصادية، كما أنها ضرورية للقضاء على البطالة باعتبار أنها تساعد على خلق فرص عمل كثيرة. زد على ذلك أن التجارة الدولية تعد عاملا مساعدا فى نقل التكنولوجيا المتقدمة من دولة إلى دولة أخرى. وسوف نلقى الضوء على ذلك بشيء من الإيجاز.

أولا: التجارة الخارجية وزيادة الإنتاج القومى:

تشجع التجارة الخارجية على زيادة الناتج القومى الإجمالى. ويتحقق ذلك من خلال ما تقوم به التجارة الدولية من توسيع لحجم السوق، الأمر الذى يسهل استيعاب مزيد من السلع والمنتجات. فكلما زاد حجم صادرات الدولة إلى الخارج كلما أدى ذلك إلى زيادة ما تنتجه الدولة من تلك السلع الموجهة إلى التصدير حتى يمكن لها مواجهة الطلب الخارجى.

ويعد موضوع فتح أسواق جديدة للصادرات الوطنية من المسائل الشائكة التى تشغل بال القائمين على التجارة الخارجية. لهذا فإننا نجد أن الدولة ترمى بكل جهودها من أجل زيادة حجم صادراتها إلى الخارج

من خلال إزالة المعوقات الداخلية والرسوم الجمركية والضرائب المحلية التى قد تعرقل انسياب الصادرات الوطنية إلى دول العالم المختلفة. أضف إلى ذلك، قيام الدولة بعقد العديد من اتفاقات التجارة الخارجية والتى تسمح بنفاذ صادرات الدولة بسهولة إلى أسواق الدول الأطراف فى تلك الاتفاقات، نظرا للمزايا التفضيلية التى تتمتع بها هذه الصادرات عند دخولها إلى أسواق هذه الدول. ومن أمثلة هذه الاتفاقات اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوربى التى تم توقيعها فى عام ٢٠٠١ ومنطقة التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية والإفريقية، بالإضافة إلى انضمامها إلى اتفاقية الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها فى عام ١٩٩٥.

جدول رقم (١) : نصيب الصادرات الخارجية فى الناتج القومى الإجمالى المصرى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣.

العام	حجم الصادرات (بالمليار جنيه)	٪من الناتج القومى الإجمالى
٢٠٠٠	١٦,٢	٥,١
٢٠٠١	١٦,٥	٤,٩
٢٠٠٢	٢١,١	٥,٨
٢٠٠٣	٣٦,٨	٨,٦

المصدر: حسبت من واقع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء النشرة الاقتصادية البنك الأهلى – العدد الثانى – المجلد السابع

والخمسون - ٢٠٠٤.

ويلاحظ من الجدول رقم (١) الدور الذى ساهمت به الصادرات المصرية فى حجم الناتج القومى الاجمالى. وعلى الرغم من ضعف نسبة قيمة الصادرات المصرية فى الناتج القومى والتى لم تتجاوز ٥ ٪ فى عام ٢٠٠١، إلا أن هذه النسبة شهدت تطورا كبيرا حيث وصلت إلى نسبة ٨,٦ ٪ فى عام ٢٠٠٣.

ثانيا : التجارة الخارجية وزيادة معدلات التشغيل :

تعمل التجارة الدولية على زيادة وتنمية معدلات التشغيل لكافة عوامل الإنتاج المتاحة فى الاقتصاد القومى وهو الأمر الذى يقلل من الطاقات الإنتاجية المعطلة. فزيادة حجم الصادرات سوف يؤدى بالضرورة إلى زيادة طلب المنتجين على عوامل الإنتاج المختلفة مثل المواد الخام والمواد الأولية والعمالة الماهرة ومواد الطاقة . . . الخ. لهذا، فإن البعض ينظر إلى التجارة الخارجية باعتبارها القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى[1].

والتجارة الخارجية تلعب دورا مؤثرا فى زيادة فرص العمل ومن ثم القضاء على البطالة. فزيادة الصادرات الوطنية إلى الخارج يقتضى زيادة الإنتاج ويستدعى ذلك بدوره ضرورة تشغيل أيدى عاملة إضافية وهو ما يعنى خلق فرص عمل جديدة.

وفى الواقع، فإن التجارة الخارجية لا تساعد فحسب فى زيادة

---

[1] انظر: Gerald, M. 1963) ((International trade and Development), Harper &Row, New York.

معدلات التشغيل للموارد الاقتصادية المتاحة فى المجتمع، وإنما تؤدى أيضا إلى حسن استخدام هذه الموارد وذلك بأكبر كفاءة ممكنة. فكما تعلمنا نظريات التجارة الدولية، فإن الدول سوف تتخصص فقط فى إنتاج وتصدير تلك السلع التى يكون للدولة ميزة نسبية فى إنتاجها، وهو الأمر الذى يعنى انصراف الدولة عن إنتاج السلع التى لا يتمتع فى إنتاجها بأية ميزة نسبية مما يؤدى إلى استخدام عوامل الإنتاج بفعالية وكفاءة كبيرة[1].

ثالثا: التجارة الخارجية مصدر للنقد الأجنبى:

تمثل التجارة الخارجية وبصفة خاصة الصادرات الوطنية موردا رئيسيا للنقد الأجنبى المتمثل فى أثمان السلع والمنتجات التى يتم تصديرها إلى الخارج. وتستخدم الموارد المتاحة من النقد الأجنبى فى تمويل واردات الدولة من السلع والتجهيزات الرأسمالية التى تكون الدولة فى أشد الحاجة إليها من أجل دعم عمليات التنمية الاقتصادية. يمكننا أن نقرر إذا بأن زيادة حجم الصادرات الوطنية يعنى زيادة المتاح من النقد الأجنبى، ومن ثم العمل على مواصلة الدولة لمشروعاتها الاقتصادية.

رابعا : التجارة الدولية وسيلة لنقل التكنولوجيا

تساعد التجارة الخارجية على نقل التكنولوجيا المتقدمة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة. إن التجارة الخارجية تسمح للمنتجين الوطنيين بالاضطلاع على نوعية الواردات الأجنبية وطريقة صنعها

---

[1] لمزيد من الشرح والتفصيل حول هذه النظريات انظر : د. أحمد جامع (١٩٨٠) " العلاقات الاقتصادية الدولية : الجزء الأول " دار النهضة العربية، القاهرة، صـ١٥ وما بعدها.

وجودتها مما يشجعهم على محاولة تقليد هذه المنتجات واستخدام فنون إنتاجية مبتكرة وحديثة من أجل دعم قدرتهم على المنافسة. إن التجارة الخارجية تعمل على نقل المعرفة التكنولوجية والخبرات والأفكار الفنية ووسائل وأساليب الإنتاج المبتكرة.

خامسا : التجارة الخارجية مصدر للسلع والتجهيزات الرأسمالية :

هناك من السلع والمنتجات ما تعجز الدولة عن إنتاجها ومن ثم تلجأ للخارج من أجل استيرادها للمساعدة فى عمل واستمرار المشروعات الاقتصادية. فكثيرا ما تحتاج الدولة إلى العديد من الأجهزة والآلات والتجهيزات والمعدات الرأسمالية والمواد الخام التى تقوم عليها العديد من الصناعات الإنتاجية فى الدولة. وفى حالة غياب التجارة الخارجية فإن الدولة سوف تعجز عن تأسيس بعض الصناعات الاستراتيجية الضرورية مثل صناعة الأسلحة والصناعات الإلكترونية والميكانيكية.

جدول رقم (٢) : هيكل الواردات المصرية فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.

السلع المستوردة	القيمة (بالمليون جنيه)	٪ من إجمالى الواردات
المواد الخام	١٧١٩	٢٢
السلع الوسيطة	١٨٨٣	٢٤
الأجهزة والآلات الاستثمارية	١٨٣٤	٢٤
السلع الاستهلاكية	١٤٢٦	١٩
أخرى	٥٦٠	١١
الإجمالى	٧٧٢٢	١٠٠

المصدر: المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثانى، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

يمكن القول إذا أن التجارة الخارجية تشجع على قيام العديد من الصناعات التصديرية حيث توفر لها السلع الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية والتكنولوجية اللازمة لقيام تلك المشروعات الصناعية[1].

المطلب الثانى

الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على منظومة الاقتصاد القومى:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبى المباشر أهميته:

يعرف الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign direct Investment بأنه قيام المقيمين فى دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت اقتصادية جديدة فى دولة أخرى أو اكتساب أو امتلاك إضافى لجزء من منشأة مقامة سلفا فى دولة أجنبية، وذلك بشرط أن يكون نصيب مقيمى الدولة المستثمرة فى هذه المنشأة كبيرا وهاما٢. ويختلف هذا القدر من دولة إلى دولة أخرى. فامتلاك المستثمر لما يعادل ١٠٪ من الشركة أو المشروع فى الولايات المتحدة الأمريكية يكفى لاعتباره استثمارا مباشرا.

يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا محوريا فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى الدولة المستقبلة له. فهو من ناحية أولى يساعد على القضاء على معدلات البطالة فى الدولة المتلقية للاستثمار المباشر. فالاستثمار المباشر يساعد على تنمية وزيادة الإنتاج مما يشجع على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج وبصفة خاصة الأيدى العاملة وهو الأمر الذى يساعد

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : د. عبد الرحمن يسرى " الاقتصاد الدولى" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، صـ٩٠ وما بعدها.

(٢) انظر: Lindert, P. (1997 .Economie internationale), 10e edition, Economica, pp .822 - 823 .. et pugel, T.

على زيادة معدل التشغيل. من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا. وفى الواقع فإن ذلك يتمثل فى قيام الدولة المستثمرة باستخدام فنون إنتاجية متقدمة فى عمليات الإنتاج مما يساعد على تحديث صناعة الدولة المستقبلة. أضف إلى ما سبق، أن الاستثمارات الأجنبية تساعد على زيادة الإنتاجية من خلال استخدام طرق وأساليب إدارية حديثة تساعد على تنمية مهارات العمال وتحسين مناخ الإنتاج.

وبالنظر إلى الصورة الحالية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، نجد أن تلك الأخيرة تحتل مركزا متدنيا بين الدول الجاذبة للاستثمار. ففى عام ١٩٩٨ لم يتجاوز نصيب مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر العالمى ٢، .٪، كما أن نصيبها من حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الكلى التى تلقته الدول النامية فى نفس العام لم يتجاوز ٥، .٪ [1].

جدول رقم (٣) تطور الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بحسب المصدر (٪ من حجم الاستثمار الكلى)

	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩
الدول العربية	٥٥	٥١	٧٤	٦٢	٥٤	٤٦
دول الاتحاد الأوروبى	٩	١٥	١٤	١٦	٢٠	٣٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠	١٠	٧	٢٢	١١	٢

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وعن أهم الدول المستثمرة فى مصر، نجد أن الدول العربية (وخاصة

(١) انظر: (UNCTAD 1998). ، (World Investment Report : Trends and Determinants) , Geneve

دول الخليج العربى) تأتى على رأس الدول المستثمرة فى مصر حيث بلغ حجم استثماراتها المباشرة فى مصر حوالى ٢,٤ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨ مقابل ١,٧ مليار جنيه نصيب دول الاتحاد الأوربى من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث بقيمة ضئيلة لم تتجاوز مائة مليون جنيه فى نفس العام (انظر الجدول رقم ٣).

وكما هو واضح من الجدول رقم ٤ ، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يساهم فى خلق فرص عمل عديدة، وهو الأمر الذى يساهم فى تقليص معدلات البطالة فى مصر. وفى الواقع، فإن قدرة الاستثمار الأجنبى على خلق العديد من فرص العمالة يتوقف على حجم هذا الاستثمار، وأيضا على ما إذا كانت هذه الاستثمارات قد وجهت لشراء مشروعات قديمة أم خلق مشروعات جديدة.

جدول رقم (٤): نصيب الاستثمارات الأوربية والأمريكية المباشرة فى رأس المال وفى العمالة الكلية فى مصر فى عام ١٩٩٩.

نوع المشروع	الإجمالى		نصيب الاتحاد الأوروبى		نصيب الولايات المتحدة الأمريكية	
	رأس المال (بالمليار جنيه)	عدد العمالة (بالألف)	٪ من رأس المال الكلى	٪من العمالة	٪ من رأس المال الكلى	٪من العمالة

الشركات الصناعية	٣٥	٤٣٨	٠,٥	١	٠,١٢	٠,٠٣
الشركات الزراعية	٤	٦٠	٠,٢	١	٠,٠٥	٠,١
الشركات الإنشائية	٧	٦٨	١٨	٣٥	٠,٠٤	٠,٢
الشركات السياحية	٢٦	١٥٥	٠,٢	٤,٢	٠	٠
الشركات الخدمية	٧	٤٣	١,٤	٣,٤	٠,٧	٠,٤
الشركات المناطق الحرة	١٩	١٠٨	٠,٧	١,٤	٠	٠
الإجمالى	٩٨	٨٧٢	١,٧	٣,٤	٠,١٠	٠,٠٤

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث من واقع بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ويلاحظ من هذا الجدول أن الاستثمارات التى قامت بها دول الاتحاد الأوربى فى مصر فى عام ١٩٩٩ قد ساعدت على خلق فرص عمالة تقدر بحوالى ٣٠ ألف فرصة عمل، ويمثل هذا الرقم حوالى ٣,٤ ٪ من حجم العمالة الكلية المشتغله فى المشروعات الاستثمارية فى مصر فى هذا العام. أما الاستثمارات الأمريكية فلم تسهم سوى بخلق ٥٠٠ فرصة عمالة وهو ما يعادل ٤.، . من حجم العمالة الكلية. ويمكن تبرير الحجم الضئيل لفرص العمالة التى أوجدتها الاستثمارات الأوربية والأمريكية إلى ضعف نصيبهم فى رأس المال الكلى لهذه المشروعات وهو الأمر الذى يوضحه الجدول السابق الإشارة إليه. أضف إلى ذلك، أن تلك الاستثمارات قد وجهت فى جزء منها إلى شراء مشروعات اقتصادية كانت مملوكة للدولة وقائمة بالفعل وذلك فى ظل نظام الخصخصة الذى اتبعته الحكومة المصرية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضى، ومن ثم فإنها لم تسهم فى خلق فرص عمالة جديدة إلا بشكل ضئيل. بالإضافة إلى

دوره فى خلق فرص عمل جديدة، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر قد ساعد أيضا على نمو وتطوير العديد من الصناعات الحديثة فى المجالات الإلكترونية والميكانيكية، كما أنه أيضا قد أسهم فى نقل بعض الفنون التكنولوجية.

المطلب الثالث:

بعض الصور الأخرى لتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد القومى

هناك بعض الأشكال الأخرى التى يبرز منها مدى تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى. ومن بين أهم هذه الأشكال المساعدات الأجنبية والخدمات.

وسوف نلقى الضوء عليهما بشىء من الإيجاز.

أولا: المساعدات الأجنبية:

يقصد بالمساعدات الأجنبية قيمة المبالغ النقدية التى تقوم إحدى الدول أو المؤسسات الدولية بإعطائها لدولة أخرى سواء كان ذلك فى شكل قرض أو شكل منحة.

وفى الواقع، فإن المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة تلعب دورا مؤثرا فى تنمية وتطوير الاقتصاد القومى. وتلجأ الدول النامية عادة إلى الإستعانة بالمساعدات الأجنبية نظرا لما تواجهه هذه الدول من ندرة فى الموارد المالية الداخلية والتى تكون فى أمس الحاجة إليها من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٥): تطور الدين الخارجى المصرى (بالمليون دولار، وبالنسبة المئوية)

	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
إجمالى الدين	٢٦٦٠٠	٢٨٦٦١	٢٨٧٨٤
إجمالى خدمة الدين	٢١٩	٥١١	٤٤٨
إجمالى الدين/الناتج المحلى الإجمالى	٢٨,٥	٣٤	٣٨

المصدر: البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد السابع والخمسون، ٢٠٠٤، صـ١٥٦.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الدين الخارجى المصرى والذى بلغت قيمته فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالى ٧، ٢٨ مليار دولار وهو ما يعادل ٣٨ ٪ تقريبا من الناتج المحلى الإجمالى المصرى. كذلك فقد ارتفعت خدمة الدين (الفوائد والأقساط) من ٢١٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٤٤٨ مليون تقريبا فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

وفى الواقع، فإنه يمكن النظر إلى المساعدات الأجنبية على أنها سلاح ذو حدين فهى قد تجلب المنفعة للدولة إن هى استخدمت فى مشروعات اقتصادية مفيدة ومنتجة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة من خلال إقامة مصانع إنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال عمل مشروعات يكون هدفها تحسين البنية التحتية للدولة من أجل تشجيع القطاع الخاص (الوطنى والأجنبى) على إقامة مشروعات اقتصادية إنتاجية. أما فى حالة توجيه تلك المساعدات نحو أنشطة غير منتجة وإنفاقها على أوجه استهلاكية غير مفيدة فهنا سيكون لتلك المساعدات

أثار سلبية متعددة. حيث تصبح الدولة فى وضع تبعية اقتصادية وسياسية للدول المانحة. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع خدمة الدين قد تجعل الدولة عاجزة عن تقديم بعض الخدمات الرئيسية

لمواطنيها حيث ستوجه جزء من إيراداتها المالية إلى الوفاء بمبالغ خدمة الدين.

أما بالنسبة للمنح والتى تقدمها الدول والمؤسسات الدولية إلى الدول النامية، فهى وعلى الرغم من أنها تعد أفضل من القروض (على اعتبار أن الدولة لا تلتزم بردها) إلا أن تلك المنح غالبا ما تكبل بالكثير من القيود، بالإضافة إلى ضالة حجمها، مما يعنى ضعف تأثيرها على الاقتصاد القومى.

جدول رقم (٦) أهم الدول المانحة للمساعدات الأجنبية لمصر خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٦.

	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	اليابان	فرنسا	ايطاليا	هولندا	المملكة المتحدة
إجمالى المنحة خلال السنوات ١٩٧٢-١٩٩٦(بالمليون دولار)	٢٢٠٥٨	٣٩٩٣	٣٠٧٩	٢٧٠٣	١٤٩٢	٣٩٧	٣٤٦
٪ من القيمة الكلية	٦٤	١٢	٩	٨	٤،٢	١،٢	١

وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول المانحة لمصر. فخلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٩٦ ، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٢٢ مليار دولار، وهو ما يعادل ٦٤ ٪ من قيمة المساعدة الثنائية الكلية التى قدمت لمصر من كافة دول العالم خلال تلك الفترة. ويلى الولايات المتحدة

الأمريكية ألمانيا بنسبة ١٢ ٪ ، بينما تحتل اليابان المرتبة الثالثة فى قائمة الدول المانحة بنسبة ٩٪ (انظر الجدول رقم ٦).

ولقد وجهت أكثر من ٥٠ ٪ من تلك المنح نحو مشروعات زراعية وصناعية، بينما وجهت ٣٠ ٪ من تلك المبالغ إلى تحسين البنية التحتية مثل مشروعات الطاقة والمواصلات والاتصالات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تساهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى فهى تعد من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى. ومتوسط قيمة هذه التحويلات حوالى ٣ مليار دولار خلال السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣.

ثانيا : الخدمات ودورها فى الاقتصاد القومى:

تسهم الخدمات الدولية بصورة واضحة فى تنمية الاقتصاد القومى وتحقيق التوازن الاقتصادى لميزان مدفوعات الدولة. وتأتى السياحة والنقل والتأمين على رأس أهم الخدمات التى تعد مصدرا رئيسيا للموارد الأجنبية لأى دولة. وفى مصر تلعب السياحة دورا مهما باعتبارها أحد الروافد الهامة للدخل فى مصر.

جدول رقم (٧) تطور إيرادات السياحة فى مصر (بالمليون دولار، و٪ من الناتج المحلى الإجمالى

	٢٠٠٠ / ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣
حجم الايرادات السياحية (بالمليون دولار)	٤٣١٧	٣٤٢٣	٣٧٩٦
٪من الناتج المحلى الإجمالى	٤ ،٢	٣ ،٣	٥ ،١

فلقد اقتربت إيرادات السياحة المصرية من أربعة مليارات دولار فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وهذا الرقم يعادل ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. بالإضافة إلى كونها مصدرا للنقد الأجنبى، فإن السياحة تقوم بدور رئيسى فى خلق فرص العمل وهو ما يساهم فى القضاء على البطالة.

من ناحية أخرى، فإن خدمات النقل تعتبر مصدرا هاما للنقد الأجنبى فى مصر. وتلعب قناة السويس دورا هاما فى هذا الخصوص. فلقد بلغت حجم الإيرادات المتحصلة من مرور السفن فى قناة السويس ٩، ١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣.

يتضح من العرض السابق، مدى أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية فى تنمية الاقتصاد القومى، وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى الداخلى.

المواءمة بين السياسات الاقتصادية القومية ومقتضيات النظام الاقتصادى الدولى

لقد عرضنا فى الصفحات السابقة للدور الذى تقوم به العلاقات الاقتصادية الدولية فى تطوير واستقرار الاقتصاد القومى. ولقد أوضحنا تأثير بعض صور وأشكال العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد المصرى.

وحتى تتمكن الدولة من الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الدولية

فى تطوير اقتصادها القومى، فإنه يتعين عليها وضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية ملائمة للنظام الاقتصادى الدولى السائد. ومن الملاحظ ، أن هناك من الدول الكبرى (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) وأيضا التكتلات الاقتصادية القوية (مثل الاتحاد الأوربى والمنطقة الحرة لشمال أمريكا) التى تؤثر سياستها الاقتصادية الداخلية على النظام الاقتصادى العالمى وذلك نظرا لضخامة اقتصادياتها وقوة تأثيرها. ومع هذا ، فإن هناك جانب اخر من الدول - وهو الذى يمثل الأغلبية مثل الدول النامية - لا يستطيع اقتصادياتها الضعيفة أن تؤثر فى النظام الاقتصادى العالمى، ومن ثم يتعين عليها تعديل سياساتها الاقتصادية القومية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة. والسياسات الاقتصادية بالمفهوم الواسع تشمل السياسات الاقتصادية (بالمعنى الضيق) والسياسات المالية والسياسات النقدية. ومن الصعوبة بمكان دراسة أى شكل من تلك السياسات بمعزل عن الأشكال الأخرى بسبب التداخل الكبير بينهم. من ناحية أخرى، فإن قيام الدولة بتطوير أو تعديل إحدى سياستها ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار باقى السياسات وإلا ترتب على ذلك أثار سلبية كبيرة على الاقتصاد القومى. ولسنا هنا بصدد عرض تفصيلى للسياسات لاقتصادية المختلفة للدولة، وإنما سنكتفى بعرض بعض السياسات التى يتعين على الدولة تطويرها حتى تتمكن من مواءمة اقتصادها القومى مع الاعتبارات الاقتصادية الدولية.

أولا: تحرير سياسة التجارة الخارجية:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية مجموعة الاجراءات التى تتخذها

الدولة وتضعها موضع التنفيذ والتى يكون من شأنها التأثير على حجم تجارتها الخارجية مع الدول المختلفة. ومن بين عناصر سياسة التجارة الخارجية الأدوات والقيود التى تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية وسياسة سعر الصرف. فلقد اتبعت الدول النامية - ومن بينها مصر - خلال فترة الستينيات استراتيجية تنموية قائمة على سياسة الإحلال محل الواردات. واقتضى تطبيق هذه السياسة اتباع الدولة لمذهب الحماية التجارية. فقامت مصر بناءا على هذا بفرض العديد من القيود التعريفية وغير التعريفية على وارداتها من الخارج بغية توفير الظروف الملائمة لنمو وتطوير صناعاتها المحلية وإبعادها عن المنافسة الدولية. إلا أنه مع نهاية الثمانينات تبنت الدولة برنامج للإصلاح الاقتصادى اعتمد على التحرر الاقتصادى. لهذا فقد قامت الدولة بتخفيض تعريفتها الجمركية وإلغاء العديد من القيود الكمية وذلك مجاراة منها لتيار التحرر التجارى الذى نادت به الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية.

وفى الواقع، فإن النظام التجارى العالمى يتصارعه حاليا اتجاهان : الأول يدعو إلى ضرورة التحرير التجارى العالمى من خلال اتباع قواعد الجات وهو الاتجاه الذى تقوده منظمة التجارة العالمية التى تمخضت عنه دورة أورجواى فى عام ١٩٩٤. أما الاتجاه الثانى فيدعو أنصاره إلى أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هى الطريق الرئيسى للتحرر التجارى العالمى.

ولعل ذلك يدفعنا إلى التساؤل حول مدى صلاحية اتفاقات منطقة التجارة الحرة التى تتحمس الدول النامية ومصر لإبرامها مع الدول

الصناعية المتقدمة لأن تكون الخيار الأمثل نحو تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادى. لا شك أن تلك الاتفاقات والتى تنطوى على مزايا والتزامات متبادلة بين أطرافها سوف تسمح بوجود هذه المنافسة حيث يتعين على الدول النامية فتح أسواقها أمام صادرات الدول المتقدمة ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بطريقة أكثر فاعلية بحيث يتم توجيه الموارد إلى تلك القطاعات الإنتاجية التى تستطيع أن تنافس بقوة فى السوق الدولية. من ناحية أخرى، وكما سبق أن ذكرنا، فإن اتفاق منطقة التجارة الحرة يعطى مصداقية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها الدول النامية الأطراف فى الاتفاق. أضف إلى ذلك أن هذا من شأنه أن يستقطب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الضرورية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية. علاوة على ما سبق فإن الدول النامية يمكن أن تستفيد من المساعدات الفنية والمالية التى تقدمها الدول الصناعية من أجل تحديث صناعتها والتغلب على الآثار السلبية المتوقع حدوثها من جراء إبرام اتفاق منطقة التجارة الحرة. من ناحية أخرى، فإن الجات (أو منظمة التجارة العالمية) تصلح لأن تكون منتدى لتجمع الدول النامية ويمكن لها من خلالها أن تمارس مزيد من الضغوط لإلزام الدول المتقدمة بفتح أسواقها أمام صادراتها.

إن الاتفاقات الإقليمية قد تكون الأداة الأكثر واقعية وعملية فى ظل الظروف المتاحة ولكنها لا تصلح وحدها لأن تكون وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنما لا بد أن تستكمل بمجموعة من الإجراءات والسياسات الداخلية، أى تلك التى تتعلق بإصلاح السياسات النقدية

والبنكية والمالية والاقتصادية.

إنه يتعين النظر إلي الاتفاقات الإقليمية على أنها مرحلة انتقالية للوصول إلى الهدف النهائى وهو تحرير التجارة العالمية من خلال الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف. إن اتفاقات منطقة التجارة الحرة هى بمثابة فترة حضانة يتم خلالها إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدول النامية استعدادا للاندماج فى عالم اقتصادى متحرك تكون قادرة فيه على الحياة والتعامل كند قوى فى مواجهة الدول الأخرى خاصة الدول المتقدمة. إن التكتلات الإقليمية تبدو لنا وكأنها بديل أكثر تطورا للسياسة الحمائية التى كانت تتبعها الدول النامية فى ظل تبنيها لاستراتيجية الإحلال محل الواردات.

نخلص من المناقشات السابقة إذا إلى القول بأنه ينبغى على الدول النامية –ومن بينها مصر - أن تسلك طريقين متوازيين : أحدهما وهو إبرام العديد من الاتفاقات الإقليمية للاستفادة من التحول المتوقع للاستثمارات الأجنبية وأيضا للحصول على مساعدات مالية وفنية تساعدها على إعادة هيكلة صناعتها وتكون قادرة على المنافسة. أما الطريق الثانى ، فهو تشجيع الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف لأن ذلك يسمح لها بالاستفادة من شرط الدولة الأولى بالرعاية ويساعدها على فتح أسواق جديدة لصادراتها مما يساعد على زيادة معدل التنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن تحرير سعر صرف الجنيه المصرى والذى طبقته الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ يعد خطوة إيجابية من شأنها أن تدعم عملية اندماج الاقتصاد المصرى فى النظام الاقتصادى العالمى.

ثانيا: إصلاح القطاع المصرفى وسوق رأس المال:

يتعين على الدولة أن توجه جزءا كبيرا من مجهوداتها نحو تصحيح وتطوير منظومة العمل المصرفى نظرا للانعكاسات الإيجابية المتوقعة لتلك الإصلاحات على زيادة حجم المدخرات المحلية، وبالتالى التوسع فى الاستثمار القومى وهو ما يخفف من اعتماد الدولة على المساعدات الأجنبية ذات الاثار السلبية. إن الإصلاح المصرفى سوف يشجع أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لهذا فإنه يتعين على الدولة إدخال التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال المتقدمة فى العمل المصرفى لتفعيله وزيادة كفاءته. من ناحية أخرى، فإن تطوير أسواق المال الوطنية وربطها بأسواق المال الدولية أصبح أمرا حيويا من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية. زد على ذلك، أن عملية التحول القومى من الاقتصاد الاشتراكى أو الموجه إلى اقتصاد السوق هو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال آليات معينة مثل الخصخصة، أى نقل ملكية أو إدارة (أو كليهما) المشروعات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. وفى الواقع، فإن سوق رأس المال تلعب دورا مؤثرا فى نقل ملكية الشركات والمؤسسات العامة من الدولة إلى القطاع الخاص (الوطنى والأجنبى).

ثالثا : تطوير وتحسين السياسة المالية:

على الدولة أيضا أن تطور سياستها المالية، وبصفة خاصة سياستها الضريبية حتى تتمكن من التواءم مع عملية التحرر الاقتصادى، والذى

مـن شـأنه أن يـؤدى إلى تخفـيض حجـم الإيـرادات الماليـة للدولـة مثـل الانخفـاض المتوقـع فـى الإيـرادات الضـريبية الجمركيـة. لهـذا يـتعين علـى الدولـة أن تبحـث عـن مصـادر أخـرى لإيراداتهـا الماليـة حتـى تـتمكن مـن معالجـة الاثـار السـلبية للتحـرر التجـارى. وتطبيقـا لـذلك فقـد قامـت الحكومـة المصـرية بتطـوير الضـريبة العامـة علـى المبيعـات حتـى تعـوض الانخفـاض المتوقـع للإيـرادات الجمركيـة النـاتج عـن تخفـيض الضـريبة الجمركيـة علـى الـواردات المصـرية مـن دول أطـراف فـى منظمـة التجـارة العالمية أو أطراف فى اتفاقات تجارة حرة مع مصر.

رابعا: تحديث الصناعة الوطنية:

لعـل مـن أهـم الالتزامـات التـى يفرضـها النظـام الاقتصـادى الـدولى المعاصر هـو ضـرورة قيـام الدولـة بتحـديث وتطـوير صناعتها الوطنيـة علـى النحو الذى يمكنها من تخفيض حجم المنافسة الدولية والتى ستواجهها الصناعات الوطنية نتيجة للتحرر التجارى وزيادة حجم الواردات الأجنبية. وحتى يتسنى للدولة تحقيق ذلك فإنه يتعين عليها تطوير نظم الجودة فى صناعتها المحلية لتتطابق مع مقاييس الجودة العالمية والمقاييس الصحية والبيئيـة الدوليـة. مـن الضـرورى أيضـا اسـتخدام الفنـون التكنولوجيـة المتقدمة فى عمليات الإنتاج حتى يتماشى ذلك مع أذواق المستهلكين فى الأسواق الأجنبية. ولعل من الأهمية بمكان أن تقوم الدولة بتقديم هذه المزايا إلى تلك الصناعات فقط التى تتمتع فيها الدولة بميزة تنافسية. وسوف يساعد ذلك على التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية المحلية.

النتائج والتوصيات:

عرضنا فى هذه الدراسة للآثار الهامة للعلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى. ولقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول منها للتعريف بالعلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها وخصائصها التى تميزها عن العلاقات الاقتصادية الداخلية. أما المبحث الثانى من هذه الدراسة فلقد كرسناه لدراسة وتحليل تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى بالتطبيق على مصر. وأخيرا ، فإن المبحث الثالث ركز على إبراز أهم السياسات الاقتصادية والمالية التى يتعين على الدولة اتخاذها من أجل التكيف مع النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

ولقد أظهرت هذه الدراسة الدور المحورى الذى تلعبه العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد القومى. وفقد كشفت لنا أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر والمساعدات الأجنبية والخدمات تعد من أهم الأدوات التى يمكن للعلاقات القتصادية الدولية من خلالها أن تؤثر فى منظومة الاقتصاد الوطنى. من ناحية أخرى، فإن هذا البحث قد بين لنا أن العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن لها أن تساهم بقدر معين فى علاج الاختلالات الهيكلية التى تصيب الاقتصاد القومى كالعجز فى الموارد المحلية أو فى العرض الكلى من السلع والخدمات.

ولكى تستطيع الدولة أن تعظم من مكاسبها من خلال علاقاتها الاقتصادية الدولية ، فإنه يتعين عليها أن تقوم بتطوير وتفعيل سياساتها الاقتصادية والمالية القومية على نحو يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية. فعلى سبيل المثال، يتعين على الدولة تحرير تجارتها الخارجية

لكى يتواءم ذلك مع التزاماتها باعتبارها عضوا فى منظمة التجارة العالمية. من ناحية أخرى فإنه من الضرورى أن تقوم الأجهزة المعنية فى الدولة بتطوير وتحديث الصناعة الوطنية حتى يتسنى لها مواجهة المنافسة الدولية الشرسة. من ناحية ثالثة فإنه أضحى من الواجب على الحكومة الوطنية ضرورة تطوير السياسة المالية من أجل التصدى لمخاطر الانخفاض المتوقع للإيرادات المالية للدولة لما فى ذلك من اثار سلبية على النواحى المختلفة للاقتصاد القومى. أخيرا فإنه يتعين وضع هذه السياسات بصورة متوازنة ومتناسقة يمكن من خلالها تجنب المزيد من الاختلالات الاقتصادية فى الاقتصاد الوطنى وتحقيق أكبر قدر من المكاسب من العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.